المؤتمر السنوي السادس للدراسات العليا
بكلية الحقوق جامعة المنصورة
بعنـــــوان
﴿الأبعاد القانونية والاقتصادية لظاهرة العنف في المجتمع المصري﴾

مقدمة:

استنت كلية الحقوق جامعة المنصورة لنفسها منذ عدة سنوات مساراً علميًا رصينًا قوامه عقد مؤتمر سنوي لطلاب الدراسات العليا، بغية أن تضع إحدى أهم القضايا المثارة على الساحتين الاقليمية والدولية على بساط البحث العلمي الجاد، مستهدفةً بالأساس استنهاض جهود شباب الباحثين لرسم معالم سياسات المواجهة لما يعتمل داخل المجتمع من ظواهر اجتماعية.

ولا شك أن العنف بأنماطه المختلفة بات يشكل إحدى الآفات الخطيرة التي يعاني منها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وذلك على وقع العديد من الحوادث – التي تقارب زمن وقوعها – والتي صدمت بجسامتها مجتمعنا، وهو المأثور عنه اصطباغه بالصبغة الدينية المتسامحة منذ أزمنة بعيدة، كما لم يعد خافيًا على أحد حجم التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على أكثر من منظومة داخل البنيان الاجتماعي المصري.

وفضلاً على ذلك، فإن هناك أسبابًا عديدة ساهمت في ارتفاع معدلات العنف ارتفاعًا ملحوظًا فمنها ما هو اقتصادي، واجتماعي، وتربوي، ونفسي، صحي، ورقمي...الخ، هذا إلى جانب تداعيات الازمات الاقتصادية الدولية، التي ساهمت بلا شك في ارتفاع التكاليف المعيشية للمواطن، وأذادت من معدلات البطالة وأضعفت من فرص التوظيف الآمن والجيد في جانب الرواتب والأجور، رغم ما تبذله الدولة من جهود في مجال الرعاية الاجتماعية.

وترتيبًا على ما تقدم، فإن المؤتمر سيركز هذا العام على أبرز الجوانب القانونية والاقتصادية لإجرام العنف، وذلك لحاجة المجتمع المصري لآليات تشريعية واقتصادية فعالة من أجل معاونة الدولة في جهودها للتصدي لهذه الظاهرة.

أهداف المؤتمر:

يسعى هذا المؤتمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- تحليل ودراسة تأثير جرائم العنف على أركان المجتمع المصري.
- بيان أهمية الحاجة لوجود أنظمة قانونية وتشريعات فعالة للحد من جرائم العنف.
- دراسة الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجرائم العنف وإمكانية معالجتها.
- الاطلاع على أحدث الأنظمة القانونية التي ساهمت في الحد من جرائم العنف وإمكانية الاستفادة منها.
- نشر الوعي لدى شباب الباحثين بخطورة هذه الجرائم والتفكير في سبل المواجهة القانونية والاقتصادية لها.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الأبعاد القانونية الوطنية لظاهرة العنف

١. الحماية الدستورية للسلم الاجتماعي.
٢. مسئولية الدولة عن تعويض الأضرار الناشئة عن العنف مجهول الجناة.
٣. الضبطين الإداري والقضائي ومواجهة ظاهرة العنف.
٤. المواجهة التشريعية للتحرش المعنوي في إطار الوظيفة العامة والعمل الخاصة.
٥. إشكاليات التعويض عن أعمال العنف.
٦. المسئولية المدنية الناشئة عن أعمال العنف بين الأحداث.
٧. تعدد المسؤولين مدنيًا عن أعمال العنف.
٨. المعالجة القانونية للعنف الأسرى.
٩. العنف المستحدث، التنمر والتحرش كأنموذجين.
١٠. المواجهة التشريعية للعنف الاقتصادي.
١١. التنظيم التشريعي لمواجهة العنف الالكتروني.
١٢. العنف المرتكب من قبل عديمي وناقصي الأهلية.
١٣. التنظيم القانوني لأعمال العنف تجاه المهنيين في المؤسسات الطبية والتعليمية.
١٤. التنظيم القانوني للممارسات الإعلامية والأنشطة الفنية وظاهرة العنف.
١٥. السياسة الجنائية لمواجهة ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية.
١٦. أزمة العدالة الجنائية في مواجهة إجرام العنف.
١٧. الخطاب الديني وظاهرة العنف.
١٨. الأمن الفكري وظاهرة العنف بين الأحداث.
١٩. الفقه الإسلامي والعنف الأسري.
٢٠. السياسة الشرعية في مواجهة ظاهرة العنف.

المحور الثاني: الأبعاد الاقتصادية والدولية لظاهرة العنف:

١. اقتصاديات إجرام العنف في المجتمع المصري.
٢. العنف الاجتماعي ومعدلات النمو الاقتصادي.
٣. الأزمات الاقتصادية الدولية وظاهرة العنف.
٤. التنمية الاقتصادية وظاهرة العنف.
٥. تحولات الاقتصاد المصري وتنامي ظاهرة العنف.
٦. انعكاسات اتفاقية (الكارتل) المقيدة للمنافسة الحرة على ظاهرة العنف.
٧. المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في الحد من ظاهرة العنف.
٨. القانون الاقتصادي الدولي في مواجهة ظاهرة العنف.
٩. القانون الدولي الإنساني وأعمل العنف تجاه المدنيين.
١٠. القانون الدولي والعنف تجاه الفئات المستضعفة.
١١. الآليات القانونية لتسوية المنازعات المتعلقة بجرائم العنف.
١٢. العنف البيئي والقانون الدولي.

المؤتمر السنوي السادس
للدراسات العليا

بعنـــــوان

الأبعاد القانونية والاقتصادية لظاهرة
العنف في المجتمع المصري

الأحد ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢م

يُعقد المؤتمر حضور فعلي و Online

تحت رعاية

معالي الأستاذ الدكتور

شريف يوسف خاطر

رئيس جامعة المنصورة

ريادة

أ.د/ أشرف طارق حافظ

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس المؤتمر

أ.د/ وليد محمد الشناوي

عميد الكلية

نائب رئيس المؤتمر

أ.د/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

مقرر المؤتمر

د/ المعتصم بالله مصطفى

مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

شروط البحث:

١- أن يتعلق البحث بأحد محاور المؤتمر.

٢- ألا يتجاوز عدد صفحات البحث ٢٥ صفحة. والصفحة الأولى تشمل عنوان البحث ورقم التليفون الخاص بالباحث.

٣- أن يكون المشارك مقيدًا بالدراسات العليا بإحدى الجامعات المصرية أو العربية.

آخر موعد لتلقي الأبحاث ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٢م

رسوم المشاركة:

يتم سداد الرسوم بإدارة الدراسات العليا

من داخل جمهورية مصر العربية:

١- المشاركة ببحث: (٢٠٠) جنية مصري لطلاب الدراسات العليا المشاركين بورقة بحثية من داخل الكلية. ومن خارج الجامعة (٣٠٠) جنية

٢- المشاركة بالحضور: (١٥٠) جنيه مصري لطلاب الدراسات العليا المشاركين بالحضور بدون ورقة بحثية من داخل الكلية. ومن خارج الجامعة (٢٠٠) جنية

من خارج جمهورية مصر العربية:

١- المشاركة ببحث (٤٠٠) جنية مصري لطلاب الدراسات العليا الوافدين بالكلية.

٢- المشاركة بالحضور: (٢٠٠) جنيه مصري للمشاركين بدون ورقة بحثية طلاب.

اللجنة المنظمة

د/ ميادة على حسن

مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

م.م/ أماني علي الحديدي -مدرس مساعد بقسم القانون العام

م.م/ أحمد عماد عبد المنعم-مدرس مساعد القانون الجنائي

م.م/منى عماد الدين الشيمي-مدرس مساعد بقسم قانون المرافعات

تقديم الأبحاث

تقدم الأبحاث ورقيا ونسخة الكترونية على اسطوانة لمديرة مكتب أ.د/ وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

مقر انعقاد المؤتمر:

كلية الحقوق – جامعة المنصورة